

هشام المشيشي يتجاوز «عقدة» حقيبة الداخلية في التعديل الوزاري المرتقب

البرلمان التونسي يتلقى كتابا رسميا لمناقشة منح الثقة للوزراء الجدد



بعد أيام من الأخذ والرد بينه وبين حزامه السياسي، نجح رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي في تجاوز السجل الذي دار في الكواليس حول حقيبة وزارة الداخلية التي سيحملها التعديل الوزاري، وذلك وسط تحذيرات من أن يصبح المشيشي رهينا لدى حركة النهضة وأن يؤدي ذلك إلى توتر علاقته مع الرئيس قيس سعيد.

الجمعي قاسمي

تونس - لم يحل الحجر الصحي الشامل لاحقواء سرعة انتشار فيروس كورونا في تونس دون تواصل الاتصالات والمشاورات بين رئيس الحكومة هشام المشيشي والأحزاب والكتل البرلمانية الداعمة لحكومته بحثا عن توافق ونفاهاة حول التعديل الوزاري المثير للجدل الذي تترقبه غالبية الأوساط السياسية في البلاد. وشملت هذه الاتصالات والمشاورات التي جرت بعيدا عن الأضواء خلال اليومين الماضيين حركة النهضة الإسلامية وحزب قلب تونس وائتلاف الكرامة، إلى جانب كتلة الإصلاح داخل البرلمان برئاسة حسونة الناصفي، وكذلك الاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر منظمة نقابية في البلاد). وسعى المشيشي من خلال هذه المشاورات التي أجراها بالنيابة عنه عدد من المستشارين المقربين منه، إلى ضمان حزام برلماني داعم للتعديل بأكثر من 109 أصوات، إلى جانب التوصل إلى هدنة اجتماعية تبدو ضرورية له في هذه الفترة، وذلك من خلال إرضاء اتحاد الشغل بضم بعض المحسوبين عليه في فرقة الحكومي الجديد.

الغنوشي يستميل المشيشي

بالتالي قد لا يقبل بأداء الوزراء الجدد اليمين الدستورية أمامه. واستنكر في هذا الصدد ما وصفه بـ"سوق ودلال" للاسماء المقترحة لتولي الحقايب الوزارية، مشددا في هذا الإطار على ضرورة أن "يفضي هذا التعديل إلى حكومة أهداف وفق برنامج واضح وتحافظ الحكومة على استقلاليتها"، وهو شرط أساسي لحصولها مجددا على ثقة كتلة حزبه. ويأخذ هذا الاستنكار بعدا آخر مع تزايد الأصوات المنددة بما وصفته بخضوع التعديل الوزاري المرتقب إلى مناورات تخللتها عمليات "مقايسة وإبتزاز" جعلت المشيشي "يهرب من مظلة الرئيس سعيد، ليسقط في أحضان راشد الغنوشي"، في سياق عملية سياسية بدت في معظمها غير مطمئنة لغالبية الفاعلين السياسيين.

ويبدو أن حركة النهضة الإسلامية ليست لها تحفظات على الإسمين المذكورين، وتدفع في المقابل إلى تعيين بعض المحسوبين عليها لتولي بقية الحقايب الوزارية، وخاصة منها وزارة الطاقة التي يتنافس عليها كل من منجي مرزوق (مقرب من النهضة) ورضا بن مصباح (محسوب على قلب تونس)، وكذلك خالد قدور الذي يحظى بدعم الاتحاد العام التونسي للشغل. وربطت مصادر "العرب" توجه رئيس الحكومة إلى البرلمان لنيل الثقة بالنسبة إلى الوزراء الجدد بتعيينه للحصول على شرعية قانونية للتعديل الوزاري، خاصة وأنه يخشى من موقف الرئيس قيس سعيد الذي سبق له أن أعلن أن المشيشي لم يتشاور معه بخصوص هذا التعديل،

وحادتها حولها داخل حزامه السياسي والبرلماني كادت أن تتسبب في تفككه، خاصة بعد أن وضعت حركة النهضة الإسلامية فيتو على بعض الأسماء التي تم اقتراحها لتولي هذه الحقيبة. وقابل حزب قلب تونس فيتو النهضة بفيتو مماثل شمل الأسماء المرشحة لتولي وزارات العدل والطاقة والجماعات المحلية، وذلك قبل التفاهم في نهاية المطاف على منح رئيس الحكومة أحقية اختيار وزير الداخلية من بين اسمين اثنين هما وليد الذهبي وسفيان الصيد، مع الاستجابة لمقترحات حزب قلب تونس بخصوص وزارة العدل التي يتنافس عليها حاليا اسمان أيضا هما الهادي الديري (مقرب من النهضة) ويوسف الزواغي (مقرب من حزب قلب تونس).

وقالت مصادر سياسية لـ"العرب"، إن تلك المشاورات التي دعمتها بوابر الانفراج التي لاحت في نهاية الأسبوع الماضي، في أعقاب تدخل رئيس حزب قلب تونس نبيل القروي من داخل سجنه لحسم التباينات الحادة في مواقف



مصطفى بن أحمد من الضروري أن تحافظ الحكومة على استقلاليتها

وقالت مصادر سياسية لـ"العرب"، إن تلك المشاورات التي دعمتها بوابر الانفراج التي لاحت في نهاية الأسبوع الماضي، في أعقاب تدخل رئيس حزب قلب تونس نبيل القروي من داخل سجنه لحسم التباينات الحادة في مواقف

هل يدفع الموقف الأميركي فرنسا وألمانيا إلى الاعتراف بسيادة المغرب على الصحراء

محمد ماموني العلوي

عن حل يختلف عن المقاربة الألمانية أو الأوروبية لهذا النزاع إلا أنه يؤمن بأن مبادرة الحكم الذاتي التي تقدمت بها الرباط تعتبر "حلا واقعا وعمليا". وتابع السفير غوتز شميدت بريج، في تعليق له على المقاربة الأميركية الجديدة حيال ملف الصحراء أن "رفض جهة البوليساريو مبادرة الحكم الذاتي قد يكون ناتجا عن عدم درايتها جيدا بوجاهة هذا الحل"، مشددا أن "عليها أن تعي بان مسألة وجود دولة صحراوية مستقلة أمر لا يمكن تحقيقه على أرض الواقع". ويقول مراقبون إن التغيير الذي طرأ على الموقف الأميركي إزاء النزاع حول

الرباط - تكشف إشارات من فرنسا وألمانيا عن تغيرات قد تطرا على مواقف البلدين في علاقتهما بملف الصحراء المغربية وذلك في أعقاب اعتراف الولايات المتحدة بسيادة المغرب عليها. ومنذ إعلان إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في وقت سابق عن اعترافها بسيادة المغرب على الصحراء وكافة الأقاليم الجنوبية، تزايدت التكهات بشأن فرضية سير دول الاتحاد الأوروبي في نفس النهج الذي اختارته واشنطن بشأن الصحراء.

ومن جهته، قرر البرلمان الألماني (البوندستاغ)، الخميس، إلغاء جلسة مناقشة حول الوضع في الصحراء المغربية من جدول أعماله. وأوصت لجنة الشؤون الخارجية في "البوندستاغ"، المكونة من غالبية التحالف الكبير للاتحاد المسيحي والاشتراكيين، برفض مقترح تقدم به حزب "الخضر"، في شأن الصحراء والنصوت عليه وإسقاطه من جدول الأعمال.

وسحب حزب الخضر مقترحه الذي قدم بدله مقترحا آخر تحت عنوان "تجنب التصعيد في الصحراء وجعل وساطة الأمم المتحدة ممكنة"، مطالبيا الحكومة الألمانية بـ"الضغط في اتجاه تحريك الوساطة الألمانية" في ملف هذا النزاع حول الصحراء الغربية. وأكد غوتز شميدت بريج، سفير ألمانيا في المغرب، في تصريحات صحافية، أنه رغم أن المقاربة الأميركية تبحث أحيانا

تحركات أوروبية لدفع فرقاء ليبيا للتوصل إلى توافقات بشأن السلطة التنفيذية

وتتسارع التطورات في ليبيا رغم المناورات والتهديدات التي تلجأ إليها تركيا التي دعمت حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج بالمرتزة في وقت سابق، في محاولة للإبقاء عليه في الحكم لمنع المساس بالنفوذ العسكري والاقتصادي لأنقرة في غرب ليبيا. وتواجه أوروبا انتقادات حادة بشأن الدور الذي لعبته من أجل حلحلة الأزمة الليبية. حيث يقول مراقبون أنها لم تنجح في وضع حد للتوغل العسكري التركي في غرب البلاد رغم إطلاقها مهمة "إبريني" لمراقبة حظر السلاح على ليبيا وغيرها من التحركات. ووضع التدخل التركي المصالح الأوروبية غرب ليبيا على المحك ما جعل هذه الدولة تتحرك لتدارك ما فاتها وذلك من خلال دفع الفرقاء الليبيين إلى التوصل لتفاهات لا تستسيغها أنقرة وفقا لمراقبين. ولا تجدي تركيا أي تحمس للحوار السياسي الليبي - الليبي ولا التفاهات التي تم التوصل إليها، باعتبار أنها قد تمهد مرحلة انتقالية تنتهي بانتخابات يرسل بعدها الموالون لها ما يعرض نفوذها للخطر. وبدأت الأربعاء اللجنة الاستشارية اجتماعاتها التي ستستمر إلى السبت من أجل "مناقشة القضايا العالقة ذات الصلة باختيار السلطة التنفيذية الموحد، وتقديم توصيات ملموسة وعملية لتقرر بشأنها الجلسة العامة للملتقى".

وقال فوكس إن "الموقف المتعلق باعتراف الولايات المتحدة الأميركية بسيادة المغرب على الصحراء، يعد مبادرة جيدة للغاية ويوسعه أن يكتسي صبغة فاضلة، وأن فرنسا تتبنى اليوم موقفا مماثلا جدا". وأضاف "ليست هناك اختلافات كبرى وأن اعتراف الولايات المتحدة بمغربية الصحراء يشكل نقطة بالغة الأهمية، وخطوة رئيسية نحو تهدئة المنطقة وإيجاد منطقة ازدهار أكبر". ويرى مراقبون أن الزخم الذي عرفته الدبلوماسية المغربية والذي توج بتحول الأقاليم الجنوبية للمملكة إلى وجهة للبعثات الدبلوماسية قد يدفع العديد من القوى الدولية إلى تغيير مقارباتها تجاه النزاع في الصحراء. وكانت واشنطن قد أطلقت في وقت سابق مسارا سيجتجج بافتتاح قنصلية لها بمدينة الداخلة في خطوة تأتي تنفيذا لإعلانها القاضي بالاعتراف بسيادة المغرب على الصحراء. وقال نوفل بوعمري، المحامي والخبير في ملف الصحراء، إن "حدث افتتاح القنصلية الأميركية، سيطبع المنطقة كل وسيجعل من الأقاليم الصحراوية قطبا سياسيا اقتصاديا ذا بعد إقليمي أفريقي - عربي وعالمي"، مضيفا أن "هذا التحول سيكون له وقع على نزاع الصحراء ومناقشاته الأهمية التي ستتم مستقبلا بدءا من المباحثات التي ستنتم لاختيار مبعوث أممي جديد، والذي سيكون متوافقا مع التحولات الدبلوماسية التي ستشهدتها الصحراء".

الصحراء ستكون له تأثيرات على الاقتصاد الأوروبي ولاسيما أن دول الاتحاد الأوروبي المتحالفة مع المغرب تدر أن ملف الصحراء يمثل محمدا في صياغة الدبلوماسية المغربية. وفي هذا الصدد، أكد برونو فوكس، النائب البرلماني عن حزب الحركة الديمقراطية المتحالف مع الجمهورية إلى الأمام (الغالبية الرئاسية)، الجمعة، أن "القرار الأميركي هو طريقة للقيام بخطوة مهمة للغاية نحو تسوية نزاع الصحراء، والذي ستكون له آثار إيجابية على عدد من المواضيع الأخرى، أولا على استقرار وازدهار منطقة الساحل والصحراء".

الصحراء ستكون له تأثيرات على الاقتصاد الأوروبي ولاسيما أن دول الاتحاد الأوروبي المتحالفة مع المغرب تدر أن ملف الصحراء يمثل محمدا في صياغة الدبلوماسية المغربية. وفي هذا الصدد، أكد برونو فوكس، النائب البرلماني عن حزب الحركة الديمقراطية المتحالف مع الجمهورية إلى الأمام (الغالبية الرئاسية)، الجمعة، أن "القرار الأميركي هو طريقة للقيام بخطوة مهمة للغاية نحو تسوية نزاع الصحراء، والذي ستكون له آثار إيجابية على عدد من المواضيع الأخرى، أولا على استقرار وازدهار منطقة الساحل والصحراء".



هل تتخذ باريس وبرلين خطوات مماثلة